

## هل يصلح أول مؤتمر اقتصادي بعد الثورة ما أفسده البشير

الحكومة الانتقالية في السودان تفشل في الحصول على دعم يخرجها من دوامة الأزمات



بعد أن انفض المجتمعون في أول مؤتمر اقتصادي عقب الثورة في السودان تشكلت لدى المتابعين فكرة تتمحور حول صعوبة تنفيذ أي من مخرجاته لأن أهدافه تبدو سياسية أكثر منها اقتصادية. فبينما يفترض أن تتجاوز البلاد مرحلة المؤتمرات التقليدية في ظل تفاقم الأزمات بشكل أكبر لبدء ترسيخ عملية توافق على الملفات الحارقة، ظهرت في طيات المؤتمر خلافات عميقة بدت واضحة حين قام كل طرف بإلقاء الكرة في ملعب الآخر لتسجيل النقاط دون أن يكون في أذهانهم تحقيق المصلحة العليا للدولة، ومن ثم السير في طريق تحقيق السلام المنشود.

الخرطوم - عاشت العاصمة السودانية الخرطوم على مدار ثلاثة أيام فعاليات أول مؤتمر اقتصادي بعد أن أطاح الجيش بنظام عمر حسن البشير قبل عام ونصف العام، لكنه انتهى دون توافق على رؤية واضحة للتعامل مع الأزمات وتخفيف وطأتها السياسية. ونسبت خلافات عديدة خلال أيام المؤتمر بين الحكومة الانتقالية وقوى الحرية والتغيير بشأن طريقة العلاج المناسبة، وتحولت بعض الجلسات إلى منصة للشعارات السياسية، في الوقت الذي تعتبر فيه الدولة في أمس الحاجة إلى حلول واقعية وفعالية تتساؤل للنهوض من ركاب المشكلات المزمنة.

## الغموض السياسي يلف آفاق بناء الاقتصاد المتداعي

تتولى وزارة الطاقة والتعدين مهمة التعاقد والرقابة والإشراف الفني على الذهب. وأوضحت الكاتبة والمحلة السياسية إيمان عثمان أن الاقتصاد السوداني سوف يكون على رأس أولويات الحكومة بعد تخطي عقبة تحقيق السلام، وأدرجت أن انفجار الشارع أمر غير مستبعد، حال لم تصل إلى حلول جوهرية للأزمات الراهنة. ولفتت عثمان في تصريح لـ "العرب" إلى أن الخلافات بين المكونين المدني والعسكري في طريقة التعامل مع المشكلات تؤخر الحلول الآتية وتفسح المجال أمام التوافق حول الحلول طويلة المدى.

وحذرت من ترددي الأوضاع الاقتصادية، ما يشكل هاجسا لجميع أطراف السلطة الانتقالية التي تخشى خسارة المكاسب التي حصلت عليها عقب الإطاحة بالبشير، وهي تدرك أن تآزم الاقتصاد فجرة خطيرة ينفذ من خلالها فلول النظام البائد وتسعى لحلها سريعا، وجاء المؤتمر كمحاولة جادة للحل، غير أنه أثبت أن الحكومة بحاجة إلى مزيد من الوقت كي تحصد الثمار.

وبالتالي فإن أي خلافات بين هذين المكونين قد تؤجل إتمام مسار السلام المنشود.

ويغزو توجيه دفة الاهتمامات نحو المجالات الاقتصادية خلافات جديدة بين الحكومة والمكون العسكري داخل مجلس السيادة، في ظل رغبة الأولى التخلص من سيطرة شركات القوات المسلحة، والجهات الاقتصادية التابعة لجهاز الدعم السريع.

وتشير تقديرات حكومية إلى أن القوات المسلحة تسيطر على 200 شركة تعمل في مجالات حيوية، خاصة مجال الذهب، وهي تشكل ما نسبته 80 في المئة من الإيرادات العامة خارج ولاية وزارة المالية، وتسعى الحكومة وقوى الحرية والتغيير إلى إخضاع تلك الشركات لمنظومة الضرائب، التي تسعى لتفعيلها وإيجاد حلول سريعة للتعامل مع الأزمات المالية.

وقدمت قوى الحرية والتغيير ورقة بحثية خلال جلسة "تقليص الفجوة بين الإيرادات والنقائص العامة"، أكدت فيها ضرورة السيطرة على موارد النقد الأجنبي، بالأخص الذهب وتوقعت أن يكون العائد الشهري له حوالي 400 مليون دولار شهريا، وطالبت بأن

على أن البرامج والاستراتيجيات التي ناقشها سوف تجد صعوبة في التطبيق على أرض الواقع، والكثير من الحلول التي طرحها لم تكن غائبة عن تصورات الحكومة وتحاول تنفيذها بالفعل.

## عقبة أمام السلام

تعول الحكومة الانتقالية، التي استنزفت طاقاتها لصالح تمرير اتفاق السلام، على أن يمنحها إنجاز الجزء الأكبر من الاتفاق قديرا من الهدوء يمكنها من معالجة القضايا الاقتصادية بصيغة توافقية، ودعم دولي طالما تلقت وعدا في استعادته مجددا عقب السلام.

وأشار الباحث السياسي العالي إلى أن تنحية الصراعات السياسية لصالح الاهتمام بالاقتصاد أمر مستحيل في بلد مثل السودان يموج بالتوترات، متوقعا أن تشهد خلافات طاحنة حول طريقة استكمال هياكل الفترة الانتقالية، وكيفية دمج الحركات المسلحة في السلطة. ويؤكد العديد من المتابعين أن ارتباط الاقتصاد في السودان ببيئات سياسية وعسكرية تهيمن على إدارة الحكم في الفترة المقبلة يجعل التوافق أمرا صعبا

الأسبوع الماضي على برنامج إصلاح اقتصادي للسودان، في محاولة لإنقاذ البلاد من أزمة تعصف بمؤشراته الكلية والعملية المحلية. ومن المقرر أن يدعم البرنامج الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهرا، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة، فضلا عن إصلاحات السياسات النقدية والأسعار، والتي أثرت بشكل بالغ على الشريحة الأكبر من السودانيين، والتي تتمثل في الفقراء.

واعتبر الباحث السياسي مرتضى الغالي أن المؤتمر الاقتصادي أحد أسباب خلخلة الحاضنة السياسية للحكومة، بعدما نشبت خلافات عميقة بين مكونات تحالف الحرية والتغيير حول توقيت انعقاده وأجندته والتوصيات النهائية بشأنه، ويعد انعقاده استجابة لضغوط الشارع التي تتزايد، ويسيطر عليها الشعور بعدم القناعة بالثورة وإنجازاتها.

وأوضح في تصريح لـ "العرب" أن الخلافات السياسية طغت على المحفل الاقتصادي العلمي الأول منذ الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير، ما يبرهن

وتطغى حالة التسييس، التي تصبغ اهله ونخبته على الاقتصاد المترنح، والذي يأتي في المرتبة التالية في سياسات التفكير السوداني، وهو ما يعني أن البلاد سوف تعاني من هذه الناحية لفترات طويلة، ويمثل ذلك تهديدا مباشرا على تماسك المرحلة الانتقالية.

ويرى مراقبون أن أهداف رئيس الحكومة عبدالله حمدوك من عقد المؤتمر لم تتحقق، لأنه استهدف الحصول على تأييد سياسي وشعبي قبل التوقيع على اتفاق مع صندوق النقد، بعدما أقر الأخير برنامج السودان خلال الفترة المقبلة.

كما أن هذا المؤتمر، الذي انبثقت عنه نحو 160 توصية من كافة الورش التي عقدت طيلة أيام هذا الحدث، وضع حمدوك في مواجهة مباشرة مع المواطنين الذين يرون أن إجراءاته يصعب تحملها في ظل الأوضاع الراهنة، بما يسهم في تغذية الشعور لديهم بأن هناك أجندات خارجية تسعى الحكومة لتنفيذها دون النظر إلى متابعهم.

ولم يستبعد المراقبون أن يكون توقيع عقد المؤتمر مرتبطا بالمفاوضات مع صندوق النقد، والذي صادق

مرضى الغالي  
المؤتمر أحد أسباب خلخلة الحاضنة السياسية للحكومة

إيمان عثمان  
تآزم الاقتصاد فجرة خطيرة ينفذ من خلالها فلول النظام البائد



وبينما تمسكت الحكومة بسياسات صندوق النقد الدولي، وتقوم على رفع الدعم عن المواد البترولية والسلع الأساسية مقابل الحصول على حوافز مالية تنشط الاقتصاد، رأت قوى الحرية والتغيير أن تلك السياسات تشكل أسلوبا عقابيا للمواطنين الذين يتحملون الأوضاع الصعبة، وطالبت بضرورة الاعتماد على الموارد الذاتية للنهوض بالبلاد بعيدا عما أسمته بـ "بيع الإرادة الوطنية".

## خلافات عميقة

لم يستطع المشاركون في المؤتمر تنحية التباينات السياسية للوصول إلى توافق ينتشل البلاد من عثراتها الاقتصادية، وحمل المؤتمر في تفاصيله

## الصين تحول معركة لقاح كورونا مع الدول الكبرى إلى المغرب العربي

وهذه النقطة بالذات تروق كثيرا لدول المنطقة، وخاصة تونس، حتى تحد، ولو مؤقتا، من الوصاية الأوروبية الانتهازية، والتي لم تعمل في السنوات التي تلت ثورات "الربيع العربي" على بناء قدرات شركاتها في الضفة الجنوبية حيث لم تستفد بالشكل المطلوب من علاقتها مع حلفائها التقليديين.

تتعامل الصين مع الوباء قد يكون أرضية لبناء تحالفات جديدة ولن تخرج تونس عن دول المغرب العربي عن هذا الإطار

ومن ينظر في طبيعة التقارب الصيني مع بلدان أفريقيا بشكل عام سيقف عند حقيقة مفادها أنها طالت القطاعات الاستراتيجية في مسيرة التنمية في القارة التي بدأ الأوروبيون بالتفكير في استغلالها عبر خطة طويلة المدى طرحها ألمانيا قبل فترة، كما أن الموارد الصيني وهو يضخ المليارات من الدولارات في اقتصادات الدول الأفريقية، ليحني أضعافها في المستقبل، لم يرفع أبدا يافطة الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يفعل الغرب.

ومن الواضح أن السبب الأكثر إثارة للاهتمام دول المغرب العربي في تحويل مسارها نحو الشرق هو أن الأجندة الاقتصادية الصينية تخلق من فترة توسيع النفوذ السياسي أو العسكري، رغم تباين الإراء حولها، فتونس، التي تجل مكافحة الفايروس. وهذا الأمر لن يتحقق مع اتفاقيات لم تعد تتماشى والوضع الراهن.

ولذلك تشكل تعاون وثيق بين تونس والصين قبل سنوات قليلة، كما هو الحال مع المغرب والجزائر، ولكن في مايو 2018، كشفت بيتشانغ، وهي أكبر شركة صينية لصناعة الأدوية، أنها تتفاوض مع شركات تونسية لخوض مغامرة تصنيع الأدوية ببلد يعد واحدا من أفضل دول المنطقة من حيث الموارد البشرية العاملة في الرعاية الصحية رغم أن هناك مشكلة في توفير التجهيزات. وقد اعتبرت هذه الخطوة بمثابة تهديد بالنسبة للحكومات الأوروبية، التي تعمل بشكل فيه نوع من "الظلمة الفوقية" مع تونس في كل المجالات ومن بينها الصحة، ويمكن تشبيه ذلك بنظرة "ماردر نهم إلى قرم ضعيف". ولكن بعد أن انتشر الوباء وجد التونسيون أنفسهم في موقف محرج على ما يبدو رغم أن هناك محاولات من طرف معهد باستور لتطوير لقاح ضد الفايروس.

المتابع لتحركات الصين في منطقة المغرب العربي يقف على تلك الحقيقة، فمذ تفشى الوباء بتونس في مارس الماضي، أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ استعداد بلاده لتوفير الوسائل المادية اللازمة وكل وسائل وقاية من أجل مكافحة الفايروس. وهذا الموقف هو نفسه قدمته بكين لدول المنطقة ومع ذلك لم تتحرك دول أوروبا لتقديم المساعدات المطلوبة لأنها كانت منشغلة بمكافحة الوباء الذي أدى لوفاة الآلاف.

وثمة أسباب كثيرة تدفع دول شمال أفريقيا لتعزيز شراكاتها التجارية والاقتصادية الاستراتيجية مع الصين، ولعل من أبرزها إحساس دول المنطقة المرتبطة منذ عقود طويلة بالاقتصاد الأوروبي، بتراجع وتيرة النمو في القارة، التي لم يعد بإمكان السوق فيها استيعاب الواردات القادمة من جنوب المتوسط.

المساعدة الصينية، التي أعلنت عنها القائمة بأعمال سفارة الصين في تونس يوان ليجي، لدعم تونس في طريق تطوير لقاح لعلاج فايروس كورونا، إلى نزاع بين بكين ودول أوروبية، في مقدمتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا، والتي ترفض أن تنتشر التكنولوجيا الصينية المتعلقة بمجال الرعاية الصحية في منطقة لا تزال تعتبرها تلك الدول بمثابة المكان الطبيعي لنفوذها.

لشريك ينظر لها نظرة أفقية لا عمودية سيقحق لها طموحاتها. وتحت أنظار الدول الأوروبية والولايات المتحدة، تعمل الصين منذ بضع سنوات على مد جذورها إلى المغرب العربي الكبير بعد أن تحولت دول المنطقة هدفا للموارد الأسيوي منذ أكثر من ثلاث سنوات تقريبا، حيث يمكن الاستفادة منها لبلورة كافة الفرص في إطار الحزام والطريق الجديد، على أرض الواقع. ويبدو أن تزايد النفوذ الصيني في هذه المنطقة المهمة سيثير حفيظة أوروبا، بدرجة أكبر، مستقبلا والولايات المتحدة بدرجة أقل، بعد أن صارت تجد نفسها وخاصة

رياض بوعدة  
كاتب وصحافي تونسي

تونس - لم تكن تونس يوما، وخاصة بعد 2011، بعيدة عن شعاع الصين، كون الطرفين في أمس الحاجة لبعضهما ضمن طريق الحرير الجديد. فتونس، التي تمر بأوضاع صعبة من الناحية الاقتصادية تريد تنويع علاقاتها الجيوسياسية لبناء أسس جديدة. وقد سرع وبيد كورونا هذا التقارب المثير لحفيظة الأوروبيين تحديدا.

ويتفق المتابعون لما يحدث من تغيرات على مستوى العلاقات الدولية على أن التعامل مع الوباء قد يشكل تحالفات جديدة ولن تخرج تونس أو دول المغرب العربي عن هذا الإطار، ولذلك فبكين تريد استغلال الأزمة الصحية العالمية لترسيخ أقدامها في أي منطقة تدخلها.

ومن المؤكد أن ما تتطلع إليه تونس في ظل تفشي الفايروس لن يتحقق مع الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي، كاتفاقية التبادل التجاري الحر البرمة في 1995، وتشمل المجال الصحي أيضا، فضلا عن اتفاقية التبادل الحر الشامل والمععمق (اليسكا)، التي لا تزال فوق طاولة التفاوض ولن تعود بالنفع على التونسيين، وبالتالي فإن الجنب

